

في: 2011/6/15

حلقة نقاش تحت عنوان:

الإحتكار في لبنان: "الظاهرة وسبل مكافحتها"

عقد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق حلقة نقاش تحت عنوان: الإحتكار في لبنان: "الظاهرة وسبل مكافحتها"، بحضور عدد من الخبراء الاقتصاديين والباحثين والمهتمين، قدّم لها رئيس المركز الأستاذ عبد الحليم فضل الله الذي أوضح أن هذه الحلقة تأتي ضمن المسار البحثي الذي بدأه المركز قبل نحو عامين والذي يتركز حول وضع استراتيجيات عمل للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية في لبنان.

عرض الورقة الرئيسية لحلقة النقاش الخبير الاقتصادي د. غالب أبو مصلح تحت عنوان: "البنية الاحتكارية اللبنانية وإسقاطاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".

وبعد تعريف موجز للاحتكار على أنه تحكم شخص أو مجموعة أشخاص بسلعة أو بخدمة البيع أو الشراء، شرح أبو مصلح التكون التاريخي لبنية الاحتكارات في لبنان، حيث حوّل نظام المتصرفية مدينة بيروت إلى رأس جسر للدول الصناعية، عبر الوكالات التجارية الغربية المحمية سياسياً، للتصدير إلى الدول العربية عموماً والداخل السوري خصوصاً. ليأتي بعد ذلك فكر ميشال شيحا الاقتصادي مكرّساً لدور لبنان كمركز خدمات ووساطة، واستمر هذا الوضع حتى ما بعد اتفاق الطائف وإن تغيرت مراكز القوى والأشخاص.

ولفت أبو مصلح إلى مظاهر البنية الاحتكارية في لبنان، ففي القطاع المصرفي مثلاً تتحكم بضعة مصارف بـ80 في المئة من الودائع والقروض، والباقي تتم السيطرة عليه عبر جمعية المصارف، كما أن "الكارتيل المصرفي" هذا كان له الدور الأبرز في إعاقة نمو وتطور القطاع المالي الذي يمكن أن يؤمن التمويل للقطاعات الإنتاجية بعيداً عن سياسة الإقتراض بفوائد عالية. أما في قطاع النفط فتتحكم سبع شركات باستيراد وتوزيع المشتقات النفطية وشركة واحدة تتحكم بتجارة الغاز المنزلي. الأمر نفسه ينسحب على قطاع الدواء الذي يخضع لسيطرة مطلقة من قبل سبع شركات أيضاً. حتى النفايات الصلبة تخضع لبنية احتكارية أحادية بإدارة شركة "سوكلين" وتوابعها. إضافة إلى العديد من القطاعات الأخرى الخاضعة لتحكم القلة.

وأوضح أبو مصلح أن هذه البنى الاحتكارية كان لها دور رائد في تدمير البنى الانتاجية المحلية التي كان من شأنها لو تطورت أن تُشكّل بديلاً ولو جزئياً عن الإستيراد. وتتجلى هذه الحالة في قطاعات عدة أبرزها استيراد الدواء حيث يستورد لبنان نحو 92 في المئة من احتياجاته في حين تتخفّض هذه النسبة إلى 20 في المئة في دول الجوار العربي.

وتناول أبو مصلح الارتباط الوثيق بين البنى الاحتكارية والمستوى السياسي، حيث وعلى مدى تاريخ لبنان تتحكم هذه البنى بالسياسة من خلف الستار وأحياناً قليلة تظهر على المسرح مباشرةً. كما عرض الخبراء المشاركون للظروف السياسية والتاريخية التي أدت إلى ترسيخ الاحتكارات عبر قانون حماية الوكالات الحصرية، فاعتبروا أنه لا يجب التعامل مع هذا الموضوع على أنه واقع بنيوي غير قابل للتغيير، ما يشكل تحدياً كبيراً للقوى السياسية المعنية بالوضع الاقتصادي- الاجتماعي للعمل على إحداث التغيير المطلوب.

وأجمعوا على أن مشكلة الاحتكارات في لبنان أبعد من أن تكون مرتبطة بمجموعة أشخاص بل هو نمط ولد منذ فترة طويلة تسبق الاستقلال، وسيطر على الفكر الاقتصادي الحاكم في لبنان، وتم التجديد له خلال فترات متلاحقة عبر سياسيين وحقبات متعددة، منهم ميشال شيا والفكر الشيعي وبعده الفترة التي تلت الحرب الأهلية واتفاق الطائف.

وميز المناقشون بين حقتين من حماية الاحتكارات، الحقبة ما بعد الاستقلال والحقبة التي تلت الطائف رغم أن الحقتين تشتركان في تكريس الفكر الليبرالي كنظام، ففي الأولى أعطي وزن للدولة في توزيع القوى والمغانم والوظائف داخل النظام ككل، وكانت قاعدة الإحتكارات واسعة وموزعة على فئة واسعة من التجار الكبار والمتوسطين وحتى الصغار... في حين أن الحقبة الثانية قلصت من حضور الدولة ومسؤوليتها وهذا ما ترجم عبر النظرة إلى نوعية الاحتكار، حيث تم تقليص عدد المحتكرين وتركزها أكثر مما كانت عليه خلال الفترة ما بعد الاستقلال.